

أوست أو سرج أي على مقابله وبقي الشهر طهر فلا اشكال فيه وأما قول ابن  
العباس ثم قسمه مقالة ابن سرج المذكورة في المتن فربح فيها ما مر وتبين  
بحر المصنف بكلام ابن سرج ثم نقله عن النووي ما مر غير صحيح لأنها  
أن الأول منقول المذهب وإن بحث النووي المذكور في مقابله المقبول وليس  
كذلك وإنما النووي قسم الذهب أولاً وهو أيضاً غير مبين أي لأن قولها وهو  
السواد إذا على خمسة عشر يوماً فما زاد إلى من المنتدأة غير المبين وهو على الأصح  
يوم وليلة خيضا وتسعة وعشرون طهر ثم ذكر مقالة ابن سرج الخالف له  
المقبول والمبني على يومين من المسارعة إلى نصفه بحيث ما أمكن ولو  
تبعف وتذوق بعد ذلك لم يخرج خارجة الكثرة عن هذا الباب  
ولما ذكر في النووي مقالة ابن سرج وسبب الكلام فيها من أنها محتملة  
لوجوهين ثم ذكر عن أحدهما أنها الظاهر الموافق للكلام ثم ذكر عن هذا  
أيضا أنه الصحيح وكل ذلك بناء على طريقة ثم تعقبه بناء على طريقة مما مر  
فظن المصنف أنه مجرد من حيث الذهب فجزئ به وذكر التعقب بعد  
ولو نظر لما قبله من قوله عما إذا الظاهر الموافق للكلام أي ابن  
سرج وهو قوله أولاً فاما ما هو المذهب وأنه لا يمتد لها وإن خيضا  
من أول الأجر يوم وليلة وبقي الشهر طهر فلا اشكال فيه وأما قول  
ابن العباس كالماتوع في ذلك ولكن السهو والنسيان مما جيل عليه الإنسان  
وما ينبغي منه فتر بعد ما ذكره على قوله فلا يمتد مع علمه بأنه حيث  
لم يكن لها تمدد كان طهرها تسعاً وعشرين والقول بأنه خمسة عشر في  
الضعيف كما في الجمع وقال الإمام أنه اتباع لفظ واعراض عن العنق فيخف  
مع ذلك توبه هذا الوجه المصنف الموافق لما قاله ابن سرج على قوله  
فلا يمتد ويعرض عن المذهب وهو أن طهرها تسع وعشرون فظاهر ذلك  
كله فإنه مذهب انتهى ما في شرح العبا ج وقوله ولم يمتد من شرح بعين

من المسئلة

بهي المسئلة يتأخر قوله أولاً وقصر به **قوله** أما لو كان الأسود بعد  
انقضاء الشهر فلا اشكال في كونه خيضا أن صلح الخيضا والامتدأة غير مبين  
فإن انقضاء الشهر التي تخصها أوله والآخر أو اللدركاين فيه مثال  
بأن شهر الأجر فقط الخيضا في ما في هذا التغيير سيما عند تأمل المثال الذي  
ذكره وذلك لأن قوله والامتدأة غير مبين هو لانه أن أراد أنها في الشهر  
التالي منقضاء غير مبين لم يقع وإنما الضراب أن يقال حكمها من الشهر التالي  
حكم الامتدأة غير المبين من أن خيضا يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون  
أو أنها في الشهر الأول كذلك في كذا كذا صلح ذلك الخيضا أولاً وقوله  
فإن انقضاء الشهر التي تخصها أوله غير صحيح لأن المراد بأخر الشهر  
الذي استدلها فيه الدم وحدها خيضا أو هذا الشهر وهو يوم وليلة  
سواء انقضاء غيره سواد أم لا وظاهر كلامه أن هذا السواد المصنف بالجرم  
لا يكون خيضا مطلقاً وليس مراداً كما يصرح مثاله وقوله والآخر أو اللدركاين  
الكل غير صحيح أيضاً لأن الامتدأة والامتدأة الأسود بأخر الشهر  
وحدها خيضا مستطابقاً كون الأسود خيضا أن لا يمتد بأخر الشهر وليس  
مراداً أيضاً وصوت العبا ج أما المراد من الأسود بعد تمام الشهر أو  
فإن صلح الخيضا فهو خيضا وأبداً وهو من أوله وإن لم يصلح استعملها حكم  
الامتدأة غير المبين فهي ذاهب المراد من ذلك العبا ج معطوفاً وما اشتملت  
عليه ما اشتملت فيه وذلك عليه ما ذكره في المثال وقوله فلا يحكم الخ  
ليس كذلك بل يخافه والضعيف الذي عاقب القوي المنقطع قبل  
الخمسة عشر والخمسة عشر بين أن القوي هو الخيضا كما يصرح به قوله  
فتنقل حكم التماس ومنه كان يفر بعد علمه قوله فلا يحكم الخ تجسماً  
وفي الجمع عن كثير من روايات المنتدأة دما ج واستمر شهر الأجر في الشهر التالي  
عند سواد ثم ياقبه ثم يراى في الثالث دما جتها وأطبق في